توقعات أداء إيجابي في 2014

اتحاد الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يطلق تقريره الثامن

أصدر اتحاد الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو منظمة غير ربحية تدعم قطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في المنطقة وتعمل على تطويره وتنميته، اليوم التقرير السنوي الثامن للأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في الشرق الأوسط للعام 2013، بالشراكة مع كي بي إم جي زاوية للمعلومات المالية التابعة لشركة تومسون رويترز، ويستعرض التقرير أداء قطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء للعام 2013 بشكل مفصل، في ظل التحديات وحالة عدم اليقين التي تسود البيئة الاقتصادية.

وقد حقق قطاع الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أداءً مستقرًا خلال العام 2013، فوفق البيانات والمعلومات المعلنة فقد شهد كل من عدد وحجم الاستثمارات انخفاضا طفيفا مقارنة بادائها في العام 2012. شهد أداء الصناديق الإستثمارية للعام 2013 انخفاضا مقارنة بادائها في العام 2012، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الاندماج في قطاع الملكية الخاصية وحالة عدم الاستقرار التي تسيطر على المنطقة.

ابرز ملامح تقرير الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في الشرق الأوسط للعام 2013 ما يلي:

شهد إجمالي عدد استثمارات الأسهم الخاصة في العام 2013 انخفاضا إلى 66 عملية بعد أن كانت 101 في العام 2012 وقد سجل حجم الاستثمارات معدلات مستقرة عند 15 مليون دولار أمريكي، وتوجه للتركيز على استثمارات رأس المال الجريء، والاستثمار في رأس المال «رأس المال النامي» والشركات الصغيرة والمتوسطة.

جمعت الصناديق الاستثمارية 744 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013، وهو انخفاض بنسبة 14 في المئة عما حققته في العام 2012 حيث جمعت 863 مليون دولار أمريكي، إلا أن معدل إغلاق الصندوق ارتفع في العام 2013 ليبلغ 74 مليون دولار امريكي، بعد أن كان 43 مليون دولار أمريكي في العام 2012، ليعكس التوجه نحو الاندماج في قطاع الملكية الخاصية الذي ادى إلى انخفاض عدد الصناديق التي تجمع مبالغ كبيرة، وهناك توقعات إيجابية وتفاؤل نحو إغلاق الصناديق التي تم الإعلان عنها في العام 2013، والتي تبلغ قيمتها 2.6 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تبلغ 0.8 مليار دولار امريكي عن العام 2012.

انخفض عدد استثمارات صناديق الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في العام 2013 بنسبة 35 في المئة إلى 66 صندوقا بمعدل حجم 15 مليون دولار أمريكي.

تواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز مكانتها كبيئة مثالية لمديري الصناديق نتيجة حجم الاقتصاد ومرونته، وقد تصدرت كل من الإمارات ومصر الاستثمارات في المنطقة لتستقطب كل منها 20 في المئة ، تلتها لبنان بمعدل 18 في المئة ، وتبلغ نسبة الاستثمارات في الدول الثلاثة مجموعة تصف إجمالي الاستثمارات في المنطقة للعام 2013.

تركزت الزيادة في حجم الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والإعلام والمعلومات وقطاع الرعاية الصحية، وقد بلغ معدل الاستثمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات 30 في المئة من مجموع الاستثمارات للعام 2013 كان معظمها استثمارات رأس المال الجريء، وبلغت الاستثمارات في القطاعات الأخرى كقطاع النفط والغاز والرعاية الصحية ما نسبته 26 في المئة من الحجم الكلي للاستثمارات. أما القطاع العقاري والعمراني وقطاع الخدمات المالية، فقد انخفض معدل الاستثمار نتيجة التحديات التي يشهدها قطاع الخدمات المالية بخاصة.

انخفض عدد صفقات التخارج في العام 2013، مع توقعات الخروج من بعض الاستثمارات على المدى القصير إلى المتوسط.

اكد عماد غندور، المدير الإداري لدى سيدار بريدج بارتنرز وعضو اللجنة التوجيهية لدى اتحاد الاسهم الخاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، «أن قطاع الملكية الخاصة واصل في العام 2013 تأثره بسلسلة من الأزمات التي تعصف بالمنطقة منذ العام 2008 حتى اليوم. إلا أن قدرة القطاع على جمع واستثمار مئات الملايين كل عام دليل راسخ على مرونة القطاع وقدرته على مواجهة التحديات. هناك مؤشرات توحي بالتفاؤل نحو مستويات أداء أقوى في العام 2014، كما يتضح من عدد الصناديق الاستثمارية التي تم إغلاقها، والاستثمارات وعمليات التخارج في النصف الأول من العام 2014.

وأضاف «إن ما يدفعنا لنكون أكثر تفاؤلا هو التطور الذي يشهده النظام البيئي للملكية الخاصة بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة لهذا القطاع. فعلى سبيل المثال، قامت دولة الإمارات مؤخرًا باتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، منها القانون الذي أصدره رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، الذي يهدف لتعزيز علاقات الشراكة بين رواد الأعمال والهيئات الحكومية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ونص القانون على التزام الجهات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة بنسبة لا تقل عن 10 في المئة من مجمل العقود».

وخلال العام 2013، أظهرت الأسواق المالية مؤشرات إيجابية انعكست في الإدراجات التي قامت بها شركات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البورصات الأجنبية، كان منها كل من مستشفيات النور المحدودة «إثمار كابيتال» وشركة الخليج للخدمات البحرية «جلف كابيتال» في بورصة لندن، والشركة التونسية لصناعة الورق والورق المقوى سوتيباپيي «SOTUPAPIER» في البورصة التونسية.

وقال فيكاس بابريوال، شريك ومدير صناديق الملكية الخاصة والثروات السيادية في الإمارات لدى كي بي إم جي: "كان العام 2013 عام التحديات لقطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء في المنطقة. ورغم أن القطاع كان حذرًا في استثماراته، مع تركيز على القطاعات الغير دورية وقطاع الدفاع، إلا أن هناك توجه نحو التنوع عبر قطاعات أخرى مثل المواد الغذائية والمشروبات، وقطاع الترفيه والسياحة، القطاعات الأكثر حجمًا في استثماراتها من حيث الحجم.

وأضاف فيكاس إن منظورنا على المدى القصير إلى المتوسط لقطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء إيجابي جدًا. إن التباطؤ والتراجع الذي تشهده الأسواق الأكثر نضجًا في الغرب، يوجه الأنظار نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث تتوافر فرص جذابة، تجعل من المنطقة مركزًا هامًا لقطاع الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء، في ظل ركائز اقتصاد كلي متينة تحفز الانتعاش وتحقيق النمو الاقتصادي.

عماد غندور

■ الإمارات ومصر تتصدران الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث استثمارات الملكية الخاصة

■ الاندماج في قطاع الملكية الخاصة يحد من زيادة عمليات جمع الصناديق الاستثمارية

الشرق الأوسط سوق واعدة للاستثمارات البرازيلية

تنظر «الغرفة التجارية العربية البرازيلية» بعين التفاؤل إلى منطقة الشرق الأوسط كمصدر موثوق للاستثمار، وذلك نظير ما جاء في «تقرير الإستثمار العالمي 2014» الذي صدر مؤخرا عن «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» «الأونكتاد» حول تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العام الماضي. وأشار التقرير إلى أن الإستثمارات المباشرة الخارجة من منطقة الشرق الأوسط قد شهدت إرتفاعا ملحوظا بنسبة 65 بالمائة خلال العام المنصرم مقارنة بالعام 2012، معزيا ذلك بشكل رئيس إلى الحراك الإستثماري النشط من دول مجلس التعاون الخليجي. ويذكر أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكتسب اهمية إقتصادية كبيرة كونها تشكل رافدا أساسيا في دعم مختلف القطاعات والمجالات الحيوية للدولة.

وكشف «تقرير الإستثمار العالمي 2014» أن كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عُمان تملك معدلا عاليا من احتياطيات النقد الأجنبي، وتحديدا في صناعة النفط والغاز. وجاءت دولتا قطر والكويت على رأس قائمة الدول الخليجية المستثمرة في الخارج، حيث ارتفعت الإستثمارات القطرية الخارجية أربعة أضعاف عن العام 2012، فيما حققت الإستثمارات الكويتية زيادة باهرة بواقع 159 بالمائة. وبالمقابل، بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة الإمارات 10.5 مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 9 بالمائة، لتحتل الإمارات بذلك المرتبة الثانية بعد تركيا في إستقبال الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال ميشيل حلبي، المدير التنفيذي والأمين العام لـ «الغرفة التجارية العربية البرازيلية»: «تلتزم «الغرفة التجارية العربية البرازيلية» إلتزاماً وثيقاً بالمساهمة الفاعلة في خلق فرص واعدة لترسيخ العلاقات التجارية والإستثمارية بين الدول العربية والبرازيل، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الشراكات التجارية الممتازة والمشاريع التجارية المتنامية التي يشهدها كلا الطرفين، وإن نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية يؤكد على المكانة الريادية التي تحظى بها المنطقة كسوق واعدة ومزدهرة عالميا، ونحن على ثقة تامة أن ذلك سيعود بالنفع الكبير على مستوى تعزيز أواصر التعاون المشترك بين المنطقة العربية والبرازيل.»

كما ذكر التقرير أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بلغت 1.45 تريليون دولار أمريكي خلال العام الماضي، أي بزيادة وقدرها 9 بالمائة عن العام 2012. ويتوقع «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» أن يرتفع حجم هذه التدفقات إلى 1.6 تريليون دولار بحلول نهاية العام الجاري، وإلى 1.75 تريليون دولار في العام 2015، و1.85 تريليون دولار في 2016.

وعلى صعيد منطقة أمريكا اللاتينية، سجّلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة نموا ملحوظا بنسبة 6 بالمائة في 2013 لتصل إلى 182 مليار دولار، وكان للبرازيل حصة كبيرة في هذا المجال، بواقع 64 مليار دولار أمريكي إستثمارات، وإستنادا إلى «تقرير الإستثمار العالمي 2014»، تركزت هذه الإستثمارات في المقام الأول على قطاعات السيارات والأجهزة الإلكترونية والمشروبات، كما يتوقع التقرير أن يشهد قطاع السيارات البرازيلي نموا في الإستثمار خلال الفترة المقبلة.

ميشيل حلبي

مع إطلاق خدمة الرحلات اليومية إلى سان فرانسيسكو

الاتحاد للطيران تعزز شبكة وجهاتها في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتزم الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، توسيع شبكتها في الولايات المتحدة الأمريكية لترتفع إلى ست وجهات مع إطلاق وجهة سان فرانسيسكو في 18 من شهر نوفمبر 2014.

وسوف يتم تسيير رحلات يومية إلى مطار سان فرانسيسكو الدولي «SFO» عبر طائرة بوينغ 300ER-777 المرتبة وفق نظام الثلاث درجات والمستأجرة من شريك الاتحاد للطيران الاستراتيجي شركة جيت إيرواي، والتي توفر ثمانية مقاعد على متن الدرجة الأولى، و30 مقعدا على متن درجة رجال الأعمال و308 مقاعد على الدرجة السياحية.

وفضلا عن توفير الربط المباشر بين أبوظبي وسان فرانسيسكو، فإن الخدمة الجديدة ستوفر أيضا إمكانية ربط سلس ومريح إلى ما بعد أبوظبي لأكثر من 30 وجهة على امتداد دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وأفريقيا

وجزر المحيط الهندي، المتوافرة عبر شبكة وجهات الاتحاد للطيران واتفاقيات المشاركة بالرمز مع شركات الطيران الشريكة. وبشكل مماثل وعلى الجهة المقابلة، يمكن ربط الرحلات المتجهة إلى سان فرانسيسكو على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

وتعتبر سان فرانسيسكو أحدث الوجهات في شبكة الاتحاد للطيران على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وتوفر الشركة في الوقت الحالي رحلتين يوميا إلى نيويورك ورحلة يوميا إلى لوس انجلوس وشيكاغو وواشنطن العاصمة. ومن المقرر أن يستتبع افتتاح وجهة سان فرانسيسكو، إطلاق خدمة الرحلات إلى دالاس/ مطار فورت ورث الدولي «DFW»، ابتداء من 3 ديسمبر 2014، ليرتفع عدد وجهات الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ست وجهات.

وفي هذا الصدد، تحدث جيمس هوجن، رئيس المجموعة والرئيس التنفيذي في الاتحاد للطيران، قائلا: «إننا نضع الولايات المتحدة الأمريكية في محور عملياتنا المتعلقة بتطوير شبكة وجهاتنا هذا العام، فقد سبق وأطلقنا وجهة لوس انجلوس الشهر الماضي، ونعتزم إطلاق وجهة دالاس في ديسمبر 2014». وأضاف: «لا شك أن سان فرانسيسكو تعد إضافة قوية جديدة إلى شبكة وجهاتنا وتوفر أول ربط مباشر إلى كارولينا الشمالية. وبالنظر إلى أهميتها البارزة كمركز للسياحة والأعمال، فإننا نتوقع أن تلاقي طلبًا قويًا على الدرجات السياحية والأولى ورجال الأعمال، ليس فقط بين سان فرانسيسكو وأبوظبي، بل وما بعدها إلى مختلف الوجهات على امتداد شبكتنا وشبكات شركائنا من شركات الطيران الشريكة والمشاركة بالرمز.»

وقال أيضا: «يعتبر إطلاق تلك الوجهة دليلا واضحًا على نجاح شراكتنا مع جيت أيروايز، خاصة وأنه ستتم خدمة الوجهة عبر طائرتهم من طراز بوينغ 300ER-777 وفق اتفاقية تأجير، على أن تقوم الاتحاد للطيران مع طاقمها بتشغيل الرحلات.» وتعد سان فرانسيسكو، الواقعة على الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، مركزا رائدًا للأعمال والسياحة والثقافة. وقد بلغ إجمالي المصطافين والزوار الذين قدموا إلى تلك المدينة الشهيرة 16.9 مليون نسمة خلال العام 2013، ومن مناطق الجذب التي تشتهر بها المدينة جسر البوابة الذهبية، وركن صيادي السمك، وجزيرة سجن الكاترز، وساحة بوتيون سكوير الشاسعة بأسواقها ومسارحها ومطاعمها المتنوعة.

مبردات طرد مركزي بسعة 5800 طن ومخزن طاقة حرارية بسعة 1500 طن لمحطة تبريد بسعة 7300 طن

«إنشاء» تمنح «إيميكول» عقد تطوير محطة تكييف بفندق «بالازو فيرساتشي دبي» وبرج «دي1»

لقطة تذكارية بعد توقيع العقد

منحت «إنشاء» – إحدى أبرز الشركات المتخصصة في الضيافة والتطوير العقاري– عقداً طويل الأمد لشركة «الإمارات ديستريكت كولينج» «إيميكول» ذ.م.م لتوفير خدمات التكييف بالمياه المبرّدة في اثنين من مشاريعها التطويرية البارزة وهما فندق «بالازو فيرساتشي دبي» وبرج «دي1».

ويأتي منح العقد بعد عملية إختيار دقيقة انتهت بفوز «إيميكول» بالعقد استناداً إلى مكانتها في هذا القطاع، وقدرتها على تسليم المشروع ضمن الوقت المحدد بجودة عالية، فضلاً عن مقاييسها المتطورة ونظام قوائم الدفع المتطور الذي تتبعه، ومن المقرر أن تبدأ «إيميكول» بتوفير خدمة التكييف بالمياه بالمبردة مع حلول سبتمبر من العام 2014.

وبهذه المناسبة، قال رضا جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة «إنشاء»: «يمثل منح هذا العقد خطوة لافتة لتنفيذ خطة الانتقال إلى المرافق المستدامة في تكييف الهواء في فندق «بالازو فيرساتشي دبي» وبرج «دي1»، وتأمين مصدر آمن وتنافسي للمياه المبرّدة، كما يعد خطوة أخرى من شأنها أن تدعم «إنشاء» لتعزيز كفاءتها في تنفيذ مشاريعها التطويرية كافة».

وبدوره، قال أديب مبدّر، الرئيس التنفيذي لشركة «إيميكول»: «نعيش اليوم في عالم يتنامى بخطى متسارعة، حيث تزداد أهمية الابتكار في مجال الإنتاج والتسليم واستخدام المياه والطاقة يوما بعد يوم. وتفخر «إيميكول» بالعمل في هذا المشروع بالتعاون مع شركة تطوير مرموقة مثل «إنشاء»، التي تولي أهمية كبرى للحلول الصديقة للبيئة، من خلال العمل على الحد من استهلاك الطاقة ضمن نظام مستقل لتكييف الهواء بالمياه المبردة».

ويتألف المشروع من محطة تبريد بالمياه بسعة 7300 طن تبريد، ويتكون من مبردات طرد مركزي بسعة تبريد إجمالية تبلغ 5800 طن تبريد، وتتكامل مع مخزن طاقة حرارية بسعة 1500 طن تبريد، فضلاً عن محطات نقل للطاقة وشبكة مياه مبرّدة.

من خلال طرح سيارات جي أي سي إلى الكويت

شركة المطوع والقاضي تستحدث مفهوماً جديداً لأداء السيارات الصينية

اعلنت شركة المطوع والقاضي الوكيل المعتمد لسيارات جي أي سي في الكويت واحد اهم وكلاء السيارات في السوق المحلي منذ ما يقارب الـ55 عاما، عن قيام الشركة بإنتاج موديلات جديدة من سيارات جي أي سي عالية الجودة بهدف تحقيق استراتيجية جي أي سي للسيارات في التوسع السريع في الأسواق الدولية، اعلنت شركة المطوع والقاضي للسيارات عن قرب موعد إطلاق ثلاثة موديلات جديدة من سيارات جي أي سي التي تتضمن GA6 وGA3S إضافة إلى موديل الدفع الرباعي GS5 ذو الشحن التوربيني و موديل جديد تحت مسمى GS3 وذلك لاستكمال مجموعة سيارات جي أي سي المميزة.

هذا وقد قدمت مجموعة جي أي سي مؤخرا بالمعارض الدولية 2014 مجموعة من الموديلات التي تشمل كافة السيارات الحالية ونماذج مستقبلية وتجريبية حيث لاقت اهتماما واسعا من قبل وسائل الإعلام والجهات الحكومية وموزعين دوليين، وقامت الشركة أيضا بإسدال الستار عن موديلها التجريبي E-JET والتي ستكون اول سيارة هجينة من صناعة جي أي سي و قد اعلنت الشركة أيضا عن مشاركتها في فيلم Transformers 4 الذي سيعرض في عيد الفطر حيث ستظهر كل من الـ GA3 والـ GA5 والـ GS5 في هذا الفيلم.

ويمثل الموديل الجديد والعصري من سيارات GS5 ذات الدفع الرباعي آخر تحديث لهذه الفئة حيث تتميز السيارة الجديدة بمحرك أربع أسطوانات توربو وبطاقة قصوى تصل إلى 175 حصانا إلى جانب تمتعها بأحدث أنظمة الشحن التوربيني في العالم. كما تتميز السيارة بنظام i-4WD وهو نظام دفع رباعي متطور يعمل على توزيع عزم الدوران على العجلات الأربع، وبناقل حركة أوتوماتيكي «تيبترونك» لقيادة سلسة في الطرق، وتأتي السيارة بمميزات إضافية كوحدة التحكم الذكية مع نظام الملاحة والمقاعد الجلدية الفاخرة وإمكانية الدخول بدون مفتاح وزر لتشغيل المحرك. وتم تجهيز الـGS5-Turbo أيضا بتقنية الإضاءة المتقدمة المدروسة والتي تحتوي على 100 ضوء LED.

ومن ضمن موديلات سيارات جي أي سي الجديدة أيضا سيارة GA3S الفئة المتطورة لسيارة GA3 المدعومة بمحرك بسعة 1.6 و 1.3 توربو الاقتصادي في صرف الوقود وذلك لزيادة الاستمتاع بأداء السيارة . وقد تم تجهيز طراز 1.3 توربو بناقل حركة بقابض مزدوج من سبع سرعات أوتوماتيكي «تيبترونك» ويعد موديل GA3S من أكثر الموديلات المناسبة للأفراد وهو ميني من وحي موديل GA3 وقد تم تطوير الهيكل بالاشتراك مع بورش، كما تم تجهيز السيارة بنظام تعليق يعتمد على نظام متعدد الوصلات في الخلف من شركة McPherson الأمريكية.

ومن بين الموديلات الجديدة سيارة GA6 سيدان الجديدة كليا والجذابة وتتميز هذه السيارة بهيكل مستوحى من تصميم أوروبي، حيث تم تجهيزها بمحرك توربو 4 سلندر بقوة 180 حصانا ومجهزة أيضا بناقل حركة تيبترونك بسبع سرعات ويتميز تصميم GA6 بتفاصيل رائعة مثل مصابيح LED الأمامية والخلفية للسيارة، بالإضافة للرحابة في مقصورة الركاب وهي تتميز باقتصاد الوقود لتلبي بذلك جميع متطلبات العملاء بقيادة مريحة وآمنة.

وتعليقاً على إطلاق هذا الموديل الجديد من السيارات والذي يُضاف إلى الإرث التي تفتخر به الشركة قال عمر سليمان القاضي، المدير التنفيذي لشركة مطوع والقاضي: «نحن ملتزمون بتقديم تجربة قيادة غير مسبوقة لعملائنا وذلك من خلال طرح كافة الموديلات الشاملة للسيارات ومن خلال تقديم موديلات جي أي سي الثلاثة الجديدة لتقدم تجربة قيادة لا مثيل لها لعملائنا وتتميز السيارات بالتكنولوجيا المتطورة و دقة و فخامة مظهرها الخارجي والداخلي بالإضافة الى سعرها المناسب».

وانفردت سيارات جي أي سي بأنها تعتبر الأعلى والأكثر تجهيزا في ناحية المواصفات والجودة الأمان حيث ان كل السيارات تعتبر كاملة المواصفات و مجهزة بتجهيزات السيارات الأوروبية.

شركة المطوع والقاضي سعيدة بشراكتها مع شركة جي أي سي و ذلك لجودة المنتج الذي و بكل فخر و اعتزاز تقدم لعملائها كفالة لمدة 11 عاما «او 500.000 كلم» وعرض 3 سنوات خدمة مجانية «او 45.000 كلم» بالإضافة الى امكانية تسجيل السيارة لمدة 3 سنوات والتأمين من طرف ثالث وشهادة إعادة شراء بأعلى قيمة لضمان إعادة بيعها في المستقبل.

موديلات جديدة من سيارات جي أي سي عالية الجودة

ارتفاع قيمة تحويلات الوافدين في سلطنة عمان إلى 35 مليار دولار

اظهرت إحصاءات عمانية ان حجم التحويلات المالية للعمالة الوافدة في سلطنة عمان خلال العام الماضي 2013 بلغت 501.3 مليار ريال عماني «102.9 مليار دولار».

وذكرت الإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي العماني ان التحويلات المالية للعمالة الوافدة بلغت خلال الخمس السنوات الماضية 621ر13 مليار ريال عماني «414.35 مليار دولار» منها 044.2 مليار عبارة عن تحويلات اجريت في عام 2009 و193.2 مليار تحويلات عام اجريت في عام 2010 و774.2 مليار في عام 2011 بالإضافة الى 109.3 مليار ريال في عام 2012 و109.3 مليار في العام الماضي.

وعزت هذه الزيادة الى عدد العاملين الوافدين في السلطنة بخاصة في المؤسسات والشركات التابعة للقطاع الخاص في عام 2013 اذ ارتفع عددهم الى 527ر1 مليون عامل مقابل 316.1 مليون عامل في عام 2012.

وأوضحت ان عدد العمال الوافدين بلغ 115.1 مليون عامل في عام 2011 حيث شكلت نسبة العاملة الوافدة 89 بالمئة من اجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص وعددهم 709.1 مليون عامل في عام 2013.

كما بلغت نسبة العمالة العمانية في القطاع الخاص 11 بالمئة خلال العام الماضي اذ تعزى الزيادة في عدد العاملين في القطاع الخاص الى ارتفاع الطلب المحلي على العمالة الوافدة لممارسة مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.